ظهرت للناقد فاطلع عليها فيها أي في تلك الأسباب غموض أي عدم وضوح وخفاء أثرت أي قدحت تلك الأسباب في قبوله تدرك أي الأسباب بعد جمع طرق الحديث والفحص عنها بالخلاف من راوي الحديث لغيره ممن هو أحفظ وأضبط وأكثر عددا أو عليه (و) التفرد بذلك وعدم المتابعة عليه مع قرائن قد يقصر التعبير عنها تضم لذلك يهتدي بمجموعه (جهبذها) بكسر الجيم والموحده ثم ذال معجمة أي الحاذق في النقد من أهل هذه الصناعة لا كل محدث إلى اطلاعه على تصويب إرسال يعني خفى ونحوه لما قد وصلا أو تصويب وقف ما كان يرفع أو تصويب فصل متن أو بعض متن دخل ورجا في متن غيره وكذا بإدراج لفظه أو جملة ليست من الحديث فيه (أو) اطلاعه على وهم واهم حصل بغير ما ذكر كإبدال راو ضعيف بثقة كما اتفق لابن مردويه في حديث موسى بن عقبة عن عبد ا ابن دينار عن ابن عمر رفعه أن ا أذهب عنكم عبية الجاهلية فإنه قال إن راويه غلط في تسميته موسى بن عقبة وإنما هو موسى بن عبيدة وذاك ثقة وابن عبيدة وكذا وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات حيث روى عن عبد الرحمن بن يزيد وسمى جده جابرا فإنه كما جزم به أبو حاتم وغيره إنما هو عبد الرحمن بن يزيد المسمى جده تميما والأول ثقة والثاني منكر الحديث ظن الجهبذ قوة ما وقف عليه من ذلك فأمضى الحكم بما ظنه مبنى هذا على غلبه الظن أو وقف بإدغام فائه في فاء فاحجما بمهملة ثم جيم أي كف عن الحكم بقبول الحديث وعدمه احتياطا لتردده بين تعليله وبذلك أولا ولو كان ظن تعليله أنقص كل ذلك مع كونه أي الحديث المعل أو المتوقف فيه ظاهره قبل الوقوف على العلة إن سلما أي السلامة منها لجمعه شروط القبول الظاهرة ولا يقال القاعدة إن اليقين لا يترك بالشك إذ لا يقين هنا .

وإن المصدرية وما بعدها في موضع رفع على الخبرية لقوله ظاهره